# ملخص تنفيذى

## ملخص لأهم التطورات...

**إن برنامج الإصلاح الإقتصادى** الذى تنفذه الحكومة المصرية يعد **خطوة هامة فى طريق تحقيق التنمية والإنطلاق الإقتصادى،** حيث كان **للإصلاحات الجرينة التى إتخذتها الحكومة** منذ نوفمبر ٢٠١٦ أثر هام على ظهور **بوادر تعافى فى عدد من المؤشرات الإقتصادية الأساسية،** بالإضافة إلى **جذب العديد من المؤسسات الدولية والمستثمرين للإستثمار فى الإقتصاد المصرى.**

وفى سياق متصل، تحرص وزارة المالية دائماً على أن يصاحب الإصلاحات الإقتصادية **إتاحة قنوات تواصل مباشر مع المواطنين وإشراكهم في الرؤية الإقتصادية للدولة وصنع السياسات.** فقد حرصت الوزارة منذ الأربع أعوام الماضية علي **إجراء حوارات مجتمعية مستمرة مع كافة أطياف المجتمع** من منظمات أهلية ومؤسسات القطاع الخاص والأحزاب السياسية وذلك عند إصدار أية تقارير تتضمن توجهات السياسة المالية للدولة، ويأتى يضمن تلك الإصدارات **الإصدار السنوى الرابع من "موازنة المواطن"** والذى تم إصداره مؤخراً فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٧. وقد تم إتاحة كتيب موازنة المواطن على الموقع الإلكترونى للوزارة www.mof.gov.eg، بالإضافة إلى الموقع الإلكترونى التفاعلى www.budget.gov.eg.

## وقد إنعكست نتائج برنامج الإصلاح الإقتصادي على عدد من المؤشرات الاقتصادية بشكل إيجابى علي النحو التالي:

- تراجع العجز التجاري **بنسبة ٨.٤٪ في العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧**، مقارنة بالعام المالي الماضي، وذلك على خلفية **إرتفاع الصادرات غير البترولية** بنسبة ١٦.٢٪، إلى جانب **إنخفاض الواردات غير البترولية** بنسبة ٤.٥٪.

- ارتفاع صافي الاحتياطيات الدولية **بصورة ملحوظة ليسجل ٣٦.٥ مليار دولار في سبتمبر ٢٠١٧** (يغطي ٧.٦ اشهر من الواردات في اغسطس ٢٠١٧)، مقارنة بـ ١٩.٦ مليار دولار في سبتمبر٢٠١٦ (يغطي ٣.٥ اشهر من الواردات في اغسطس ٢٠١٦) ومقارنة بـأدنى مستوى له عند ١٢.١ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٦.

- انخفاض معدل البطالة **إلى ١١.٩٨% خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧**، مقارنة بـ ١٢.٥% خلال نفس الفترة من العام الماضي، ومقارنة بأعلي مستوي له عند ١٣.٢% في العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣. ويعكس ذلك في المتوسط **خلق ٧٠٠ ألف فرصة عمل جديدة سنوياً**.

- وعلى صعيد المالية العامة، **انخفض عجز الموازنة ليسجل ١.٧٪ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة يوليو-أغسطس٢٠١٧/٢٠١٨**، مقارنة بـ ٢.٠٪ خلال نفس الفترة من العام الماضي حيث **ارتفعت الإيرادات بوتيرة أسرع من المصروفات**. **وعلى جانب الإيرادات**، هناك **زيادة ملحوظة في الإيرادات الضريبية** حيث سجلت **ضريبة المبيعات** ١٧ مليار جنيه و**ضريبة الدخل** ٥.٤ مليار جنيه و**الضرائب علي السلع المحلية** ٨.٣ مليار جنيه. كما **ارتفعت متحصلات قناة السويس** لتسجل ٦.٥ مليار جنيه. **وارتفعت الإيرادات الأخري** لتسجل ٧.٨ مليار جنيه. **أما على جانب المصروفات**، فقد **ارتفع الإنفاق علي دعم السلع التموينية** بنسبة ٨٣.٨٪ لتبلغ ٦.٣ مليار جنيه، كما **ارتفع الإنفاق علي دعم الكهرباء** بنسبة ٥.٧٪ لتبلغ ٥.٤ مليار جنيه. وعلاوة على ذلك، **ارتفع الإنفاق علي شراء الأصول الغير مالية (الأستثمارات)** بنسبة ٤٩.٢% ليبلغ ٨.٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- أظهرت مؤشرات وزارة التخطيط إلى أن الناتج المحلى الإجمالى قد **حقق معدل نمو** ٤.٣% خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧، مقارنة بنحو ٣.٦% خلال نفس الفترة من العام المالى الماضي. **وارتفع الإستهلاك الخاص** بنسبة ٣.٢%، في حين **نما الاستهلاك العام** بنسبة ٢.٩%. فضلاً **عن زيادة الاستثمارات** بنسبة ٥.٧% خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧. **وارتفع مؤشر الإنتاج الإجمالي** بنسبة ١٥.١%. فضلاً عن مساهمة **صافي الصادرات بشكل إيجابي** في النمو بـ ٠.٢ نقطة مئوية. وعلى جانب العرض، نما **قطاع تجارة الجملة والتجزئة** بنسبة ٤.١٪، و**قطاع الصناعات التحويلية غير البترولية** بنسبة ٣.١٪، و**قطاع التشييد والبناء** بنسبة ٧.٩٪، و**القطاع الحكومي** العام بنسبة ١.٠٪، و**قطاع الزراعة** بنسبة ٣.٧٪، و**قطاع الاتصالات** بنسبة ١٠.٦%، و**قطاع الغاز الطبيعي** بنسبة ١١.٧%.

- ارتفع إنتاج مصر من الغاز الطبيعي **بنسبة ٦٠% منذ بداية عام ٢٠١٦**. ومن المتوقع أن تحقق مصر **اكتفاء ذاتياً من الغاز الطبيعي** في عام ٢٠١٨ **وأن تحقق فائضاً بالتزامن مع بدء العمل في حقل ظُهر** الذي يبلغ احتياطيه ٣٠ مليار متر مكعب من الغاز.

- فيما يتعلق بالتطورات النقدية، فقد **ارتفع معدل النمو السنوي للسيولة المحلية بنسبة ١٤٠.١% في أغسطس ٢٠١٧** (٣٠١٤.٣ مليار جنيه)، مقابل ٣٨.٧% (٢٩٤٠.٨ مليار جنيه) في الشهر السابق. ويأتي ذلك في ضوء **الزيادة الملحوظة في صافي الأصول الأجنبية** حيث بلغت **الأصول لدى البنوك** ٣٦٢.٦ مليار جنيه في أغسطس ٢٠١٧ مقابل ٣٢٥.٥ مليار جنيه في يوليو ٢٠١٧، مما فاق **انخفاض الخصوم الأجنبية لدى البنك المركزي المصري** من ٥٣٤ مليار جنيه إلى ٥٢٩.٢ مليار. وعلاوة على ذلك، **ارتفعت الأصول المحلية** علي خلفية **ارتفاع صافي الديون على الحكومة وهيئة السلع التموينية** الي ١٩٨٩ مليار جنيه في أغسطس ٢٠١٧، مقارنة بـ ١٩٥٣ مليار جنيه في الشهر السابق.

- **تراجع معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية إلى ٣١.٦% خلال شهر سبتمبر ٢٠١٧**، مقارنة بإرتفاع نسبته ٣١.٩% خلال الشهر السابق و٣٣% كأعلي مستوي حققه في يوليو ٢٠١٦. الأمر الذى يمكن تفسيره فى ضوء إرتفاع كل من مجموعة **"الخضروات"** (ضمن مجموعة الطعام والشراب -أكبر الأوزان مساهمة فى معدل التضخم) بنحو ٣٥%، و**"المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود"** بـ١٣.٧%.

- قررت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** فى إجتماعها بتاريخ ٢٨ سبتمبر ٢٠١٧ الإبقاء على **سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة** دون تغيير عند ١٨.٧٥% و١٩.٧٥% على التوالى، وكذا الإبقاء **على سعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى** عند مستوى ١٩.٢٥%، وسعر الإئتمان والخصم عند مستوى ١٩.٢٥%.

- **قرر البنك المركزى المصري إعتباراً من ١٠ أكتوبر ٢٠١٧ رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي على** البنوك من ١٠% إلى ١٤%. حيث يأتى هذا القرار للسعى نحو إحتواء التضخم وإمتصاص فائض السيولة والذى حقق نحو ٣٨.٧% في يوليو ٢٠١٧.

- **ارتفع إجمالي الدين الحكومي (المحلي والخارجي) ليصل إلى ٣٦٧٦ مليار جنيه** (١٠٥.٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية مارس ٢٠١٧. ويرجع ذلك في الأساس الي **زيادة الدين المحلي** في ضوء **ارتفاع ديون الخزانة** إلى ١٠٩٦ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠١٧، مقارنة بـ ٨١٦ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٦. كما **إرتفع الدين الخارجي الحكومي** في ضوء ارتفاع **القروض** إلى ٢٥.٩ مليون دولار في نهاية يونيو ٢٠١٧ مقارنة بـ ٢٠.٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٦. وبالإضافة إلى ذلك، **ارتفعت ديون السلطات النقدية** إلى ٣٠.٣ دولار في نهاية يونيو ٢٠١٧ مقارنة بـ ٢٢.٢ مليون دولار في العام المالي الماضي.

- **حقق ميزان المدفوعات فائضاً** كلياً **بلغ ١٣.٧ مليار دولار** (٥.٨% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بعجز بلغ ٢.٨ مليار دولار (-٠.٨% من الناتج المحلي الإجمالي) في العام المالي الماضية. ويعود ذلك أساساً إلى **تراجع عجز الحساب الجاري**، حيث انخفض **العجز في الميزان التجاري** إلى ٣٥.٤ مليار دولار (-١٥.٠% من إجمالي الناتج المحلي) في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل عجز بلغ ٣٨.٧ مليار دولار (-١١.٣% من إجمالي الناتج المحلي) في العام المالي السابقة. كما **أرتفع ميزان الخدمات** بنسبة ٤.٣٪ ليصل إلى ٦.٨ مليار دولار (٢.٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي) خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل ٦.٥ مليار دولار(١.٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في العام المالي الماضية. من جهة أخرى، **شهد الحساب الرأسمالي والمالي زيادة في صافي التدفقات**، حيث **ارتفعت صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر** لتصل إلى ٧.٩ مليار دولار (٣.٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي) خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل ٦.٩ مليار دولار (٢.٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في العام المالي الماضية. بالإضافة الي **صافى تدفقات محفظة الأوراق المالية فى مصر** والبالغ ١٦.٠ مليار دولار (٦.٨% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال العام المالي ٢٠١٧/١٦، مقارنة بصافي التدفقات الخارجة البالغة ١.٣ مليار دولار (-٠.٤% من إجمالي الناتج المحلي) خلال العام المالي الماضية. وعلاوة على ذلك، **انخفض صافي التغير في خصوم البنك المركزي** ليصل إلى ٥.٨٦ مليار دولار، مقارنة مع ٨.١٣ مليار دولار في العام المالي الماضية.

- **ارتفعت عائدات السياحة بنسبة ٢١١.٨% لتصل إلى ٥.٣ مليار دولار** خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٧ بعد إنخفاضها بنسبة ١٥.٨% في أكتوبر- ديسمبر ٢٠١٦. وجاء ذلك على خلفية زيادة عدد الوافدين بنسبة ٥٥.٣% لتصل إلى ٥.٩ مليون دولار وأرتفع عدد السياح الأوروبيين الوافدين بنسبة ٨٥% لتصل إلى ٣.٢ مليون في نفس الفترة.

- **ارتفع مؤشر مديري المشتريات ليصل الي ٤٧.٤** في سبتمبر ٢٠١٧، مقارنة بأدنى مستوى له في خمس سنوات عند ٤١.٨ في نوفمبر ٢٠١٦. وذلك في ضوء الزيادات الكبيرة في **مؤشر طلبيات التصدير الجديدة** ليصل إلى ٤٨.٥، والزيادة في مؤشر **الطلبيات الجديدة** ليصل إلى ٤٨، والزيادة في **مؤشر الإنتاج** ليسجل ٤٦.٥.

# وفيما يلى شرح تفصيلى لأهم تطورات أداء قطاعات الإقتصاد الكلى...

## معدل نمو الناتج المحلى:

أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط أن **الناتج المحلى الإجمالى** قد حقق معدل نمو ٤.٣% خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بنحو ٣.٦% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد استمر كل من الاستهلاك العام والخاص في دفع حركة النشاط الإقتصادى خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، بإسهام يقدر بنحو ٣.٠ نقاط مئوية، مقارنة بنحو ٤.٤ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. كما ساهمت الإستثمارات بشكل إيجابى فى معدل النمو لتسجل نحو ١.٠ نقطة مئوية خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل إسهام أقل قدره ٠.٩ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. بينما أسهم صافى الصادرات بشكل إيجابى فى معدل النمو المحقق مسجلاً نحو ٠.٢ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبي قدره ١.٦ نقطة مئوية خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥.

كما حقق **مؤشر إجمالى الإنتاج** معدل نمو ربع سنوى بنحو ١٥.١% ليسجل متوسط ١٨٩.٤ نقطة خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بمعدل نمو سلبى قدره ٩.٧% خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مدفوعاً بشكل أساسى بمؤشر السياحة والذى حقق معدل نمو ربع سنوى بنحو ٧٦.٦% ليسجل متوسط ١٨٦ نقطة خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بمعدل نمو سلبى قدره ٥٧.٥% خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، ومؤشر الإنتاج الصناعى والذى حقق معدل نمو ربع سنوى بنحو ٢٤.٥% ليسجل متوسط ٢١٨.٣ نقطة خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بمعدل نمو سلبى قدره ٠.١% خلال الربع الثالث من العام المالى السابق.

**فعلى جانب الطلب، فقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦**، حيث حقق **الإستهلاك الخاص** خلال فترة الدراسة معدل نمو بلغ نحو ٤.٤%، مقارنة بـ٥.٥% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٣.٧ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٤.٦ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق **الاستهلاك العام** معدل نمو قدره ٢.٤% خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٣.٦% خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠.٣ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٤ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). كما تعكس أحدث البيانات تحسن أداء **الإستثمارات**، حيث حققت معدل نمو سنوى قدره ١٧.٠%خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل معدل نمو يقدر بـ٧.٦% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٢.٠ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٨ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة).

على الجانب الآخر، حقق **صافى الصادرات** معدل مساهمة بالسالب في النمو بلغ ٢.١ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بإسهام سلبي بنحو ١.٥ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة. وقد جاءت هذه التطورات في ضوء تحقيق **الصادرات** لنمو قدره ٧٢.٤% (معدل مساهمة بنحو٧.٨ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبى بنحو ٢.٦ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى السابق). بينما ارتفعت **الواردات** بـ٤٧.٠% خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، لتحقق بذلك معدل مساهمة سلبى بلغ ١٠.٠ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام ايجابى يقدر بنحو ١.٠ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة.

إسهامات بنود الإنفاق فى نمو الناتج المحلى (بسعر السوق) (نقطة مئوية)

(2011/2010- يوليو-مارس 2017/2016)

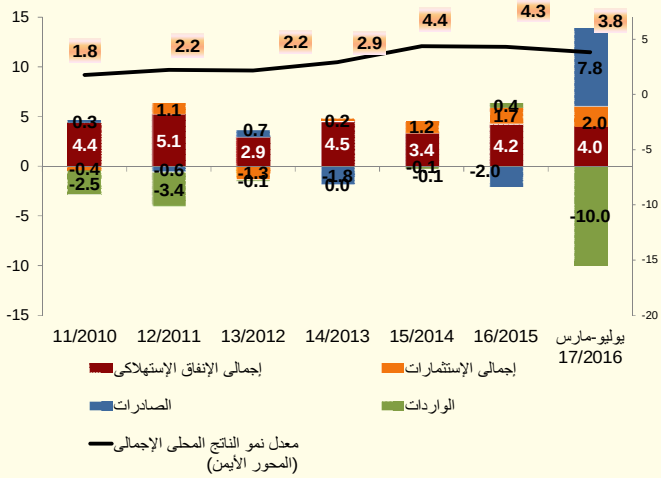


إسهامات بنود الإنفاق فى نمو الناتج المحلى (بتكلفة عوامل الإنتاج) (نقطة مئوية)

(2011/2010- يوليو-مارس 2017/2016)

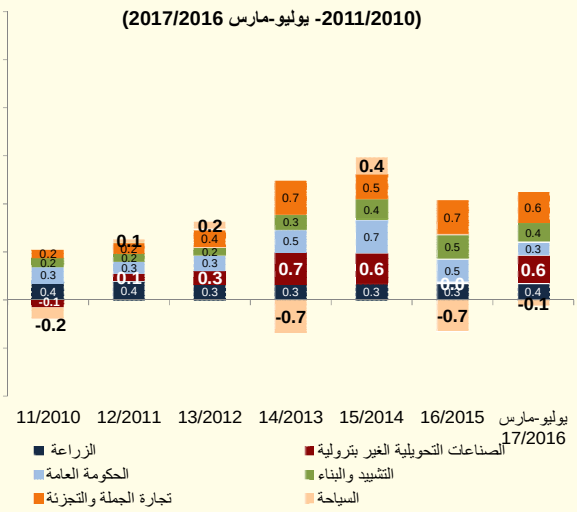


**أما على جانب العرض، فقد تصدر قائمة القطاعات المحركة للنمو خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ ثمانية قطاعات،** على رأسها **تجارة الجملة والتجزئة** والذى حقق معدل نمو قدره ٤.٧% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠.٦ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٧ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق). وقد حقق أيضاً قطاع **الصناعات التحويلية الغير بترولية** معدل نمو قدره ٤.٧% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠.٦ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة قدرها -٠.٢ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق)، كما حقق قطاع **التشييد والبناء** معدل نمو حقيقى قدره ٨.٥% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠.٤ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٥ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق) وحقق **قطاع الحكومة العامة** معدل نمو حقيقى قدره ٢.٩% (مساهماً فى معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠.٣ نقطة مئوية مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٥ نقطة مئوية خلال نفس فترة الدراسة من العام المالي السابق). أما بخصوص قطاع **الزراعة** فقد حقق معدل نمو سنوى قدره ٣.١% (استقر اسهامه فى معدل نمو الناتج المحلى عند ٠.٤ نقطة مئوية). بينما حقق **قطاع الأنشطة العقارية** نمواً قدره ٤.٣% (استقر اسهامه فى معدل نمو الناتج المحلى عند ٠.٤ نقطة مئوية). كما حقق **قطاع الاتصالات** معدل نمو سنوى قدره ٩.٣% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠.٣ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٢ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق). وتجدر الإشارة إلى أن قطاع استخراج الغاز الطبيعى قد حقق معدل نمو قدره ٤.٦% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠.٢ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة (اسهام إيجابى لأول مرة منذ ٢٠١٣)، مقارنة بمساهمة قدرها -٠.٧ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق).

ومن الجدير بالذكر أن جميع القطاعات المذكورة أعلاه تمثل نحو ٦٩.٦% من إجمالى الناتج المحلى الحقيقى خلال فترة الدراسة.

بينما تراجع **قطاع السياحة** ليحقق نمواً سلبياً قدره ٦.٧%، وبناءً على ذلك فقد ساهم بشكل سلبى بنحو ٠.١ نقطة مئوية في معدل النمو المحقق خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة سلبية قدرها ٠.٦ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة.

## حول تطورات أداء المالية العامة؛

تشير تطورات الأداء المالى للفترة يوليو- أغسطس ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى تحسن مؤشرات المالية العامة؛ حيث تراجعت نسبة العجز الكلى للناتج المحلى الإجمالي لتحقق نحو ١.٧% خلال فترة الدراسة (مسجلاً حوالى ٧٤.٦ مليار جنيه)، مقارنة بـ٢.٠% (٦٨.٥ مليار جنيه خلال يوليو- أغسطس ٢٠١٧/٢٠١٦). وذلك فى ضوء تحقيق الإيرادات معدل نمو أكبر قدره ٥٩.٨% مقابل ٣٠.٠% للمصروفات.

| العجز الكلى خلال يوليو- أغسطس ١٨/١٧ | العجز الكلى خلال يوليو- أغسطس ١٧/١٦ |
|---|---|
| ٧٤.٦ مليار جنيه (١.٧% من الناتج المحلى)* | ٦٨.٥ مليار جنيه (٢.٠% من الناتج المحلى) |
| **الإيرادات** | **الإيرادات** |
| ٧٤.٥ مليار جنيه (١.٧% من الناتج المحلى) | ٤٦.٧ مليار جنيه (١.٣% من الناتج المحلى) |
| **المصروفات** | **المصروفات** |
| ١٤٨.٩ مليار جنيه (٣.٥% من الناتج المحلى) | ١١٤.٥ مليار جنيه (٣.٣% من الناتج المحلى) |

***تم مراجعة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي مؤخراً لتصبح ٣٤٧٨ مليار جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٧ بدلاً من تقديرات سابقة بنحو ٣٤٠٧.٧ مليار جنيه. في حين قدرت توقعات الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ بنحو ٤٢٨٦.٥ مليار جنيه وفقاً لتقديرات وزارة المالية.**

**وفيما يلى شرح مفصل لأهم التطورات:**

## على جانب الإيرادات،

حققت **جملة الإيرادات نحو ٧٤.٥ مليار جنيه** خلال الفترة يوليو-أغسطس ٢٠١٨/٢٠١٧، لترتفع بنحو ٢٧.٩ مليار جنيه بنسبة ٥٩.٨%، مقابل نحو ٤٦.٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وهو ما يمكن تفسيره بالأساس **نتيجة إرتفاع الإيرادات الضريبية** (تمثل ٧٥.١% من إجمالى الإيرادات) **بنحو ١٨ مليار جنيه** خلال فترة الدراسة، بنسبة نمو بلغت ٤٧.٦% لتحقق نحو ٥٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٣٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. كما **إرتفعت الإيرادات غير الضريبية** (تمثل ٢٤.٩% من إجمالى الإيرادات) **بنحو ٩.٨ مليار جنيه** بنسبة ١١٢.٦% لتحقق ١٨.٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل ٨.٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

وقد **إرتفعت الإيرادات الضريبية من جهات غير سيادية** (وهى الإيرادات المرتبطة بشكل وثيق بالنشاط الإقتصادى) لتحقق معدل زيادة بلغ ٥٤.٤%، وذلك فى ضوء إرتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من ضريبة الدخل بنحو ٣٥.٤% ومن ضريبة المبيعات بنحو ٢١٢%.

## على جانب الإيرادات الضريبية

فقد تحسن أداء الحصيلة الضريبية من كل من الضرائب على الدخل (تمثل ١٧.٨% من إجمالى الإيرادات) والضرائب على السلع والخدمات (تمثل ٤٣.١% من إجمالى الإيرادات) والضرائب على الممتلكات (تمثل ٨% من إجمالى الإيرادات) والضرائب على التجارة الدولية (تمثل ٦.٢%من إجمالى الإيرادات) خلال فترة الدراسة مدفوعاً بالإصلاحات الضريبية التى تم تطبيقها منذ بداية العام المالى الماضى وإستمرت فى العام المالى الحالى.

## التوزيع النسبى لهيكل الإيرادات الضريبية خلال الفترة يوليو- أغسطس ٢٠١٧/٢٠١٨

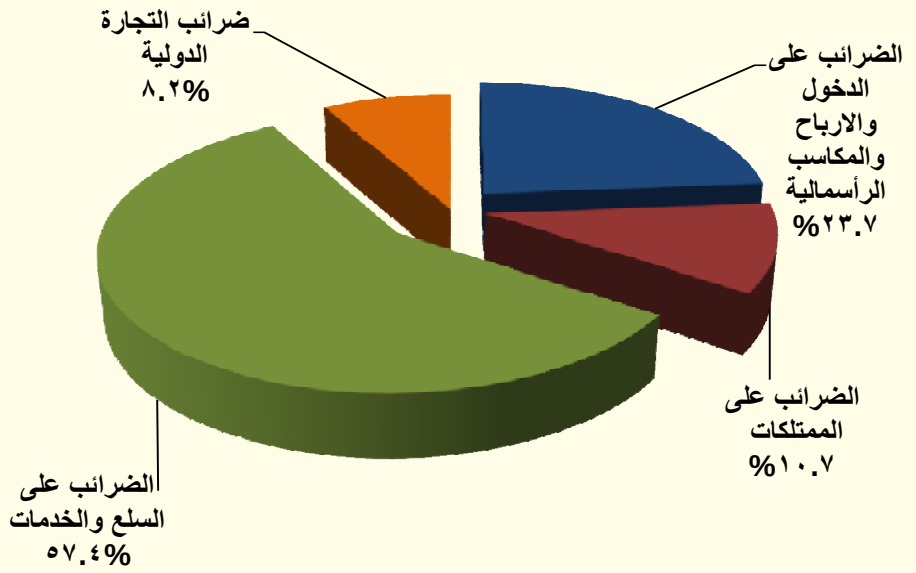


**إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية بنحو ٣.٤ مليار جنيه (بنسبة ٣٤.٢%) لتحقق ١٣.٣ مليار جنيه (٠.٣% من الناتج المحلى).**

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية نحو ٢٣.٧% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

**ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء:**

- إرتفاع الضرائب على المرتبات المحلية (بنحو ١.٥ مليار جنيه) بنسبة ٣٧.٨% لتحقق نحو ٥.٤ مليار جنيه، مقابل ٣.٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- إرتفاع المتحصلات من قناة السويس (بنحو ٠.٦ مليار جنيه) بنسبة ٤٦.٢% لتحقق ٢.٠ مليار جنيه، مقابل ١.٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- إرتفاع المتحصلات من باقى الشركات (بنحو ١.٠ مليار جنيه) بنسبة ٣٢.٥% لتحقق ٣.٨ مليار جنيه، مقابل ٢.٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

**إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ١٢.٤ مليار جنيه (بنسبة ٦٢.٧%) لتحقق نحو ٣٢.١ مليار جنيه (٠.٧ % من الناتج المحلى).**

**- تمثل الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات نحو ٥٧.٤ % من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

**ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء إرتفاع المتحصلات من كل من:**

- الضرائب العامة على المبيعات بنسبة ٩٢% لتحقق ١٧ مليار جنيه، مقابل ٨.٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- الضرائب العامة على الخدمات بنسبة ٦٥.٧% لتحقق نحو ٣.٧ مليار جنيه، مقابل ٢.٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- الضرائب على السلع المحلية (سلع جدول ١) بنسبة ٢٤.٩% لتحقق نحو ٨.٣ مليار جنيه، مقابل ٦.٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- ضرائب الدمغة بنحو ٥٧.٦% ليحقق نحو ٢.٠ مليار جنيه، مقابل ١.٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

**ارتفاع الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ٠.٤ مليار جنيه (بنسبة ٨.٠%) لتحقق ٦ مليار جنيه (٠.١ % من الناتج المحلى).**

**- تمثل الحصيلة من الضرائب على الممتلكات نحو ١٠.٧ % من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

- فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بنسبة ٤.٠% لتحقق نحو ٥.١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٤.٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

**ارتفاع الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ١.٨ مليار جنيه (بنسبة ٦٧.١%) لتحقق ٤.٦ مليار جنيه (١.٠% من الناتج المحلى).**

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على الممتلكات نحو ٨.٢% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

- فى ضوء إرتفاع حصيلة ضرائب جمركية قيمية بنسبة ٦٦.٢% لتحقق نحو ٤.٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٢.٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

## على جانب الإيرادات غير الضريبية

- **إرتفعت الإيرادات غير الضريبية الأخرى** بنحو ٩.٨ مليار جنيه بنسبة ١١٢.٦% لتحقق نحو ١٨.٦ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- أغسطس ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل نحو ٨.٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

وقد حققت **عوائد الملكية** نحو ٧.٦ مليار جنيه لترتفع بنسبة ٩٨.٧% خلال الفترة يوليو-أغسطس ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل ٣.٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. حيث إرتفعت العوائد من قناة السويس بنحو ٤ مليار جنيه (بنسبة ١٦٠%) لتحقق ٦.٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ٢.٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضى.

**وقد حققت الإيرادات المتنوعة** نحو ٧.٨ مليار جنيه لترتفع بنحو ٥.٩ مليار جنيه، مقابل ١.٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (فى ضوء ارتفاع الإيرادات الأخرى بـ٤.٢ مليار جنيه مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق).

**وحققت حصيلة بيع السلع والخدمات** نحو ٣.٠ مليار جنيه، لترتفع بنحو ٠.٣ مليار جنيه بنسبة ٩.٩% خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٢.٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (في ضوء إرتفاع المحصل من الصناديق والحسابات الخاصة بنحو ٠.٣% مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق).

- **حققت المنح** ١٢ مليون جنيه خلال الفترة يوليو-أغسطس ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل ٤ مليون جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (فى الأساس نتيجة لارتفاع المنح من حكومات أجنبية بنحو ٧ مليون مقارنة بنفس الفترة من العام السابق).

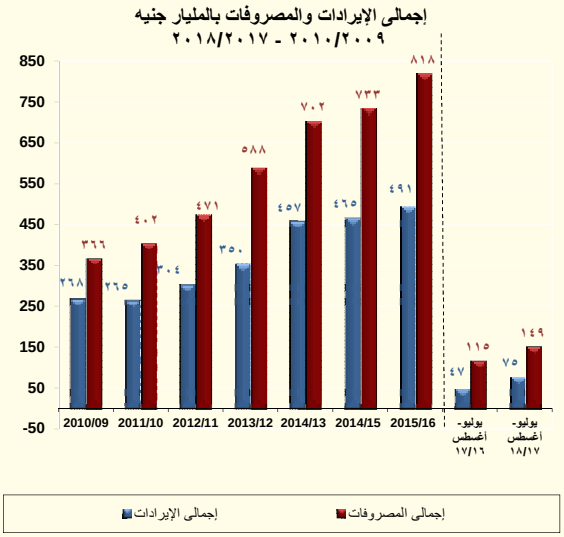


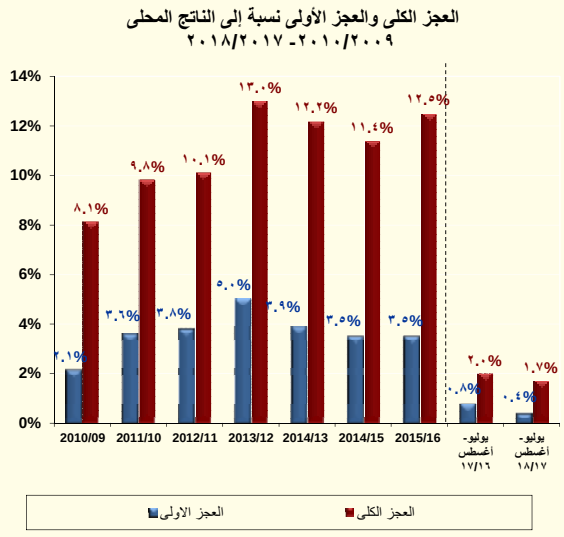


## § أما على جانب المصروفات،

تقوم وزارة المالية بتطبيق إصلاحات مالية تستهدف إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح الفئات الأقل دخلاً لتحقيق أفضل عائد إجتماعى من خلال الإستثمار فى رأس المال البشرى والبنية التحتية لتحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين وتوسيع مظلة الحماية الإجتماعية.

وتشير أحدث التطورات للأداء الفعلى للموازنة العامة للدولة إلى أن المصروفات العامة بلغت نحو ١٤٨.٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (٣.٥% من الناتج المحلى) لترتفع بنحو ٣٠.٠% عن نفس الفترة من العام المالى السابق.

- زيادة **مصروفات الأجور وتعويضات العاملين بالدولة** بنسبة ٨.٤% لتبلغ نحو ٣٧.٤ مليار جنيه (٠.٩% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة (فى ضوء إرتفاع المرتبات الدائمة لتصل إلى ٩.٥ مليار جنيه، وزيادة البدلات النوعية لتصل إلى ٣.٥ مليار جنيه).
- زيادة **الإنفاق على شراء السلع والخدمات** بـ٠.٧ مليار جنيه (بنسبة ٢٤.٦%) ليحقق نحو ٣.٧ مليار جنيه (٠.١% من الناتج المحلى) (فى ضوء زيادة نفقات طبع ودوريات وحقوق تأليف لتسجل ٠.٩ مليار جنيه، وزيادة الانفاق على وسائل النقل العامة لتسجل ٠.٥ مليار جنيه).
- زيادة **المصروفات على الفوائد** بنسبة ٤١.٩% لتصل إلى ٥٩.٢ مليار جنيه (١.٤% من الناتج المحلى)، مقارنة بـ٤١.٧ مليار جنيه المحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
- زيادة **الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية** بنحو ٣.٠ مليار جنيه (٠.٦% من الناتج المحلى)، بنسبة نمو ١٤.٠% ليسجل ٢٣.٨ مليار جنيه، مقارنة بـ٢١.٠ مليار جنيه المحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
  - **ü** إرتفاع الإنفاق على الدعم بنحو ٣.٤ مليار جنيه بنسبة نمو ٣٤.٣% محققاً نحو ١٣.٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٩.٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وتأتى تلك التطورات في ضوء زيادة دعم السلع التموينية بنحو ٢.٩ مليار جنيه (بنسبة ٨٣.٨%) محققاً نحو ٦.٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٣.٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
  - **ü** تم التوسع في برامج الحماية الإجتماعية للتخفيف من أثار إرتفاع معدل التضخم. ويشمل ذلك التوسع في حجم وتغطية برامج التحويلات النقدية (تكافل وكرامة)، وزيادة مخصصات البطاقات الذكية الغذائية من ١٥ جنيه في شهر يونيو ٢٠١٥ إلى ٥٠ جنيه للشخص الواحد في يوليو ٢٠١٧.
- زيادة الإنفاق على **شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)** بـ٢.٨ مليار جنيه (٠.٢% من الناتج المحلى) بنسبة نمو قدرها ٤٩.٢% ليسجل نحو ٨.٥ مليار جنيه (فى ضوء زيادة الإنفاق على الأصول الثابتة لتسجل ٨ مليار جنيه).

- وقد سجل **الإنفاق على المصروفات الأخرى** نحو ١٦.٣ مليار جنيه (٠.٤% من الناتج المحلى) لترتفع بنسبة ٨٦.٩% مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق.

## Ø تطورات الدين العام:

- بلغ إجمالى **دين الموازنة العامة (محلي وخارجى)** نحو ٣٦٧٦ مليار جنيه فى نهاية شهر مارس ٢٠١٧ (حوالى ١٠٥.٧% من الناتج المحلى).
- ومن الجدير بالذكر أن **إجمالى الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة للدولة** قد بلغ نحو ٣٠٩٧.٦ مليار جنيه (٨٩.١ % من الناتج المحلى) فى نهاية شهر مارس ٢٠١٧، مقابل ٢٥٧٣ مليار جنيه (٩٥ % من الناتج المحلى) فى نهاية شهر يونيو ٢٠١٦.

ترجع الزيادة فى معدلات **الدين المحلى لأجهزة الموازنة** بخلاف عجز الموازنة خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، إلى العبء الإضافى الناتج عن فض بعض التشابكات المالية بين أجهزة الدولة خاصة مع كل من صناديق التأمينات والمعاشات وهيئة البترول، حيث سيكون لهذا الإجراء أثراً ايجابياً على الأداء المالى لهذه الجهات.

- كما سجل **إجمالي رصيد الدين الخارجى (حكومى وغير حكومى)** حوالى ٧٩ مليار دولار بنهاية يونيو ٢٠١٧ (٤١% من الناتج المحلى)، مقارنة بـ٥٥.٨ مليار دولار في شهر يونيو ٢٠١٦.
- كما سجل إجمالي **الدين العام الخارجي للحكومة** ٣٤.٩ مليار دولار (١٨.١% من الناتج المحلى) فى نهاية يونيو ٢٠١٧، مقارنة بـ٢٤.٤ مليار دولار (٨% من الناتج المحلى) فى نهاية يونيو ٢٠١٦.

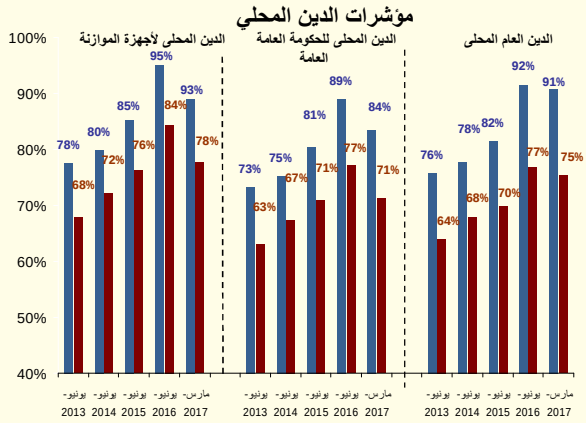


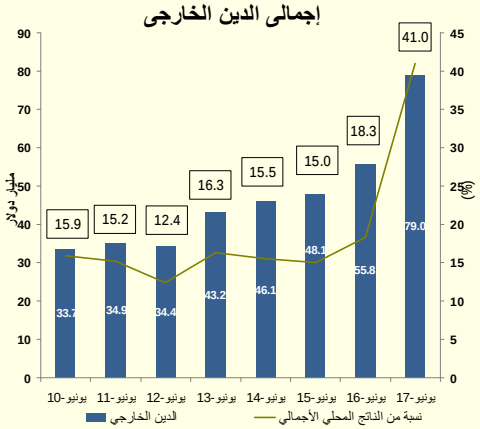


## Ø التطورات النقدية:

Ø وفقاً لأحدث البيانات التي تم إصدارها من قبل البنك المركزي، فقد ارتفع معدل النمو السنوي للسيولة المحلية ليحقق ٤٠.١% مسجلاً ٣٠١٤.٤ مليار جنيه فى نهاية شهر أغسطس ٢٠١٧، مقابل ٣٨.٧% (٢٩٤٠.٨ مليار جنيه) في الشهر السابق، ويمكن تفسير ذلك فى ضوء ارتفاع معدل النمو السنوي لصافى الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي بشكل كبير محققاً ٢٥٨.٢% ليسجل قيمة موجبة للشهر الرابع على التوالي - منذ شهر أكتوبر ٢٠١٥ - قدرها ١٧٧.٥ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقارنة بنحو ٢٣٦% (١٣٩.١ مليار جنيه) في يوليو ٢٠١٧. كما ارتفع معدل النمو السنوي لصافى الأصول المحلية بـ ٢٥.٣% مسجلاً ٢٨٣٦.٩ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقارنة بنحو ٢٦.١% (٢٨٠١.٧ مليار جنيه) في يوليو ٢٠١٧.

Ø ارتفع معدل النمو السنوى **لصافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية** بشكل متباطئ ليسجل ١٣.٧% (محققاً ١٩٨٨.٨ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١٥% خلال الشهر السابق. بالإضافة إلي ذلك، فقد ارتفع معدل النمو السنوى بشكل متباطئ **لصافى المطلوبات من قطاع الأعمال العام** ايضاً ليصل إلي ٥٩.٢% (ليحقق ١٤٩.٦ مليار جنيه) خلال أغسطس ٢٠١٧، مقارنة بـ٥٨.٧% خلال الشهر السابق. وقد حقق معدل النمو السنوى **لصافى المطلوبات من القطاع الخاص** ٣٤.٦% ليصل إلى ٩٧٠ مليار جنيه خلال شهر أغسطس ٢٠١٧، مقارنة بـ٣٧% خلال الشهر السابق،

ويأتي ذلك فى ضوء انخفاض معدل النمو السنوى للإئتمان الممنوح **لقطاع الأعمال الخاص** ليسجل ٤٢.٣% (محققاً ٧٢٣.٣ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٤٥.٧% خلال الشهر السابق. بينما حقق معدل النمو السنوى للإئتمان الممنوح **للقطاع العائلى** ١٦.٢% (محققاً ٢٤٦.٧ مليار جنيه) خلال أغسطس ٢٠١٧، مقابل ١٥.٩% خلال الشهر السابق.

- أما على الجانب الآخر، فقد حقق **صافى الأصول الأجنبية** قيمة موجبة للشهر الرابع على التوالى – منذ شهر أكتوبر ٢٠١٥- قدرها ١٧٧.٥ مليار جنيه خلال شهر أغسطس ٢٠١٧، مقابل ١٣٩.١ مليار جنيه خلال الشهر السابق. ويرجع ذلك كنتيجة أساسية للتغير الملحوظ الذى شهده **صافى الأصول الأجنبية للبنوك**، ليسجل قيمة موجبة قدرها ٨٠.٤ مليار جنيه خلال شهر أغسطس ٢٠١٧، مقارنة بـ٤٣.٩ مليار جنيه خلال يوليو ٢٠١٧. كما سجل **صافى الأصول الأجنبية للبنك المركزى** قيمة موجبة قدرها ٩٧.١ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٩٥.٢ مليار جنيه الشهر السابق.

- أما على جانب الالتزامات، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **لأشباه النقود** عند ٤٧.٤% محققاً ٢٢٩٥.٦ مليار جنيه خلال شهر أغسطس ٢٠١٧، مقارنة بـ٤٥.٥% (محققاً ٢٢٤٢.٥ مليار جنيه) خلال الشهر السابق. حيث ارتفع معدل النمو السنوى **للودائع غير الجارية بالعملة المحلية** ليسجل ٣٢.٧% (محققاً ١٦٣١.٢ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٢٨.٣% خلال الشهر السابق. مما فاق أثر تباطؤ معدل النمو السنوى **للودائع الجارية وغير الجارية بالعملة الأجنبية** ليسجلا ٨٠.٧% (محققاً ١٣٥.٨ مليار جنيه) و١٠٩.١% (محققاً ٥٢٨.٦ مليار جنيه) على التوالى خلال أغسطس ٢٠١٧، مقارنة بـ٩٣.٦% و١١٣.٩% خلال الشهر السابق.

- ارتفع معدل النمو السنوى **لكمية النقود** ليسجل نحو ٢١% (محققاً ٧١٨.٨ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٢٠.٧% خلال الشهر السابق، حيث ارتفع معدل النمو السنوى **للودائع الجارية بالعملة المحلية** بشكل متباطئ خلال أغسطس ٢٠١٧ بـ٢٦.٨% (ليسجل ٢٩٣.٢ مليار جنيه)، مقارنة بـ٢٧.٢% خلال الشهر السابق. بالإضافة إلى ارتفاع معدل النمو السنوى **للنقد المتداول** خلال شهر أغسطس ٢٠١٧ بنحو ١٧.٣% (مسجلاً ٤٢٥.٦ مليار جنيه)، مقارنة بـ١٦.٦% خلال الشهر السابق.

- وفقاً لأحدث البيانات، فقد سجل معدل النمو السنوى **لجملة الودائع** لدى الجهاز المصرفى (بخلاف البنك المركزى المصرى) نحو ٤٣.٣% محققاً ٣٠٤٣ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٧، مقابل ٤٣% خلال مايو ٢٠١٧. هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالى الودائع بحوالى ٨٢.٨% في نهاية شهر الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق معدل النمو السنوى لإجمالى أرصدة **التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك** (بخلاف البنك المركزى) ٥١.٣% فى نهاية يونيو ٢٠١٧ مسجلاً ١٤٢٦.٥ مليار جنيه، مقارنة بـ٥١.٨% خلال مايو ٢٠١٧. وبالإضافة إلى ذلك، فقد انخفضت **نسبة الإقراض إلى الودائع** فى نهاية يونيو ٢٠١٧ عند ٤٦.٩%. (وجدير بالذكر أن البيانات الخاصة بالودائع والقروض لشهرى يوليو وأغسطس ٢٠١٧ لم تصدر بعد).

- **ارتفع رصيد الاحتياطى من العملات** إلى ٣٦.٥ مليار دولار فى نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٧ (يغطي ٧.٦ أشهر من الواردات فى شهر اغسطس ٢٠١٧) ، مقارنة بـ ١٩.٦ مليار دولار في نهاية سبتمبر ٢٠١٦ (يغطي ٣.٥ أشهر من الواردات فى شهر اغسطس ٢٠١٦).

- على نحو آخر، فقد استمر **معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية** فى الارتفاع إلا أنه تباطأ ليحقق نحو ٣١.٦% فى شهر سبتمبر ٢٠١٧، مقابل ٣١.٩% خلال شهر أغسطس ٢٠١٧، وقد ارتفع بشكل كبير إذا ما قورن بـ١٤.١% المعدل المحقق خلال سبتمبر ٢٠١٦، الأمر الذى يمكن تفسيره فى ضوء إرتفاع كل من مجموعة **"الطعام والشراب"** (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام) مسجلاً نحو ٤١.٢% خلال شهر سبتمبر ٢٠١٧، و٤١.٦% خلال أغسطس ٢٠١٧، مقارنة بـ١٤.٨% خلال شهر سبتمبر ٢٠١٦ (خاصة ارتفاع أسعار الخضراوات بـ٣٥.١% مقابل ٢٩.٣% خلال الشهر السابق)، بالإضافة إلى إرتفاع معدل التضخم السنوى لمجموعة **"المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود"** بـ١٣.٧%، مقابل ٨.١% خلال الشهر السابق، وإرتفاع معدل التضخم السنوى لمجموعة **"الأثاث والتجهيزات"** بـ٣٥.٣%، مقابل ٢٤.٩% خلال الشهر السابق (خاصة إرتفاع أسعار السلع والخدمات الإعتيادية لصيانة المنزل ومنها إرتفاع أسعار المنظفات بـ٣٨%)، وإرتفاع معدل التضخم السنوى لمجموعة **"الثقافه والترفيه"** بنحو ٤٢.٤% خلال شهر الدراسة، مقابل ٤١.١% خلال الشهر السابق (خاصة إرتفاع أسعار الصحف والأدوات المكتبية بـ١٧.٤%). أما بالنسبة **لمتوسط معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية**، فقد حقق معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٨/٢٠١٧ نحو ٣٢.٢% مقارنة بـ١٤.٥% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

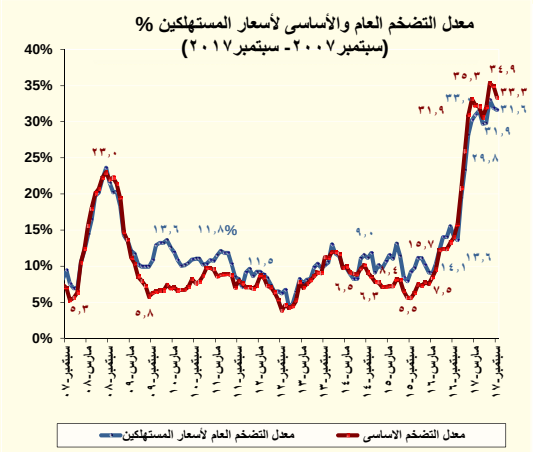


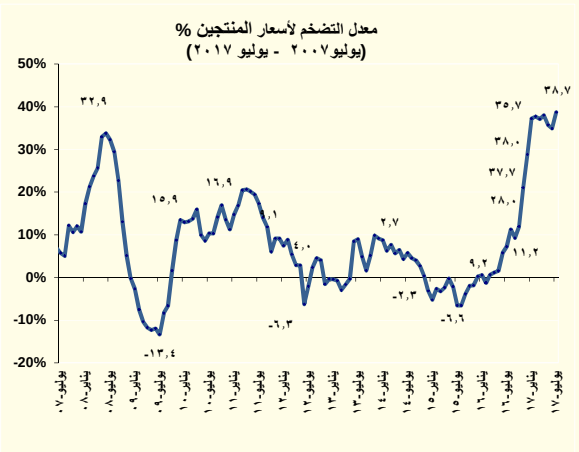


**أما بالنسبة لمعدل التضخم الشهرى لحضر الجمهورية** فقد تباطأ محققاً ١.٠% خلال شهر سبتمبر ٢٠١٧، مقارنة بـ١.١% خلال الشهر السابق، ومقارنة بإرتفاع الذروة البالغ ٤.٨% فى شهر نوفمبر ٢٠١٦ (شهر تنفيذ الإجراءات الإصلاحية)، وذلك فى ضوء انخفاض أسعار مجموعة **"اللحوم والدواجن"** والتى حققت ١.٠% بالسالب خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٠.٧% خلال الشهر السابق، مما فاق الارتفاع المحقق في معدل التضخم الشهرى لكل من **"الفاكهة"** بـ٠.١%، و**"الخضروات"** بـ٣.٧% - ضمن مجموعة الطعام والشراب. وعلى نحو آخر؛ ارتفعت أسعار كل من مجموعة **"المياه والخدمات المرتبطة بالمسكن"** بـ٤٢.٤% علي أساس شهرى ضمن مجموعة **"المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود"**، و**"السلع والخدمات الاعتيادية لصيانة المنازل"** بـ١٣.٥% ضمن مجموعة **"الاثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية"**.

- **وأخيراً، فقد حقق معدل التضخم السنوى الأساسى لأسعار المستهلكين Core Inflation**[٣] الذى يصدره البنك المركزى المصرى نحو ٣٣.٦% خلال شهر سبتمبر ٢٠١٧، مقارنة بـ٣٤.٩% خلال أغسطس ٢٠١٧، ومقارنة بـ ١٣.٩% خلال شهر سبتمبر ٢٠١٦. وقد بلغ متوسط معدل التضخم الأساسى السنوى خلال الفترة يوليو -سبتمبر ٢٠١٨/٢٠١٧ نحو ٣٥.١%، مقابل ١٢.٨% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد حقق معدل التضخم الأساسى الشهرى نحو ٠.١٩% خلال شهر الدراسة مقابل ٠.٣٢% خلال الشهر السابق.

- قررت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** فى إجتماعها بتاريخ ٢٨ سبتمبر ٢٠١٧ الإبقاء على **سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند** ١٨.٧٥% و١٩.٧٥% على التوالى، وكذا الإبقاء على **سعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى عند مستوى** ١٩.٢٥%، و**سعر الإئتمان والخصم عند مستوى** ١٩.٢٥%.

- ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزى قام في ١٧ أكتوبر ٢٠١٧ **بربط ودائع** بقيمة ١٠ مليار جنيه لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ١٩.٢٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

- **فيما يخص مؤشرات البورصة المصرية**، فقد انخفض رأس المال السوقي على أساس شهري بحوالى ٦.٢% ليسجل ٧٤٨.٦ مليار جنيه خلال شهر سبتمبر ٢٠١٧، مقارنة بـ٧٠٥.٠ مليار جنيه خلال الشهر السابق. بالإضافة الى ذلك، فقد ارتفع مؤشر EGX-٣٠ بنحو ٣.٥% ليحقق ١٣٨٨٨.٥١ نقطة خلال شهر سبتمبر ٢٠١٧، مقارنة بمستواه المحقق فى نهاية أغسطس ٢٠١٧ والذى بلغ ١٣٤١٥.٧٧ نقطة. كما انخفض مؤشر EGX-٧٠ بنحو ١١.٧% ليحقق ٧٧٣.٥٣ نقطة خلال شهر سبتمبر ٢٠١٧، مقارنة بـ٦٩٢.٥٥ نقطة فى نهاية أغسطس ٢٠١٧.

٣/ يعكس معدل التضخم الأساسى التغير فى الأسعار مستبعداً السلع والخدمات المحدد أسعارها إدارياً (الوقود والكهرباء والسجائر المحلية والمستوردة والمياه وخدمات النقل بالسكك الحديدية)، بالإضافة إلى السلع ذات الأسعار الأكثر تقلباً (الخضروات والفاكهه).

## Ø قطاع المعاملات الخارجية:

حقق ميزان المدفوعات فائض في الميزان الكلي بلغ نحو ١٣.٧ مليار دولار (٥.٨% من الناتج المحلى) (٩٠% من هذا الفائض تم تحقيقه فور قرار تحرير سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦) خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧، ، مقابل عجز قدره ٢.٨ مليار دولار (-٠.٨% من الناتج المحلى) خلال العام المالي السابق. ويرجع ذلك بالأساس إلى تحقيق الحساب الرأسمالى والمالى صافى تدفق للداخل، بالإضافة إلى التحسن فى الميزان الجاري. وبالرجوع إلى التفاصيل، تأتى تلك التطورات التى شهدها ميزان المدفوعات فى ضوء أهم النقاط التالية:

§ تسجيل **الميزان الجاري** عجزاً قدره ١٥.٦ مليار دولار (-٦.٦% من الناتج المحلى) خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧، مقارنة بعجز أكبر قدره ١٩.٨ مليار دولار (-٥.٨% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة. ويمكن تفسير ذلك بشكل أساسي فى ضوء التطورات الأتيه:

— انخفض عجز **الميزان التجاري** ليصل إلى ٣٥.٤ مليار دولار (-١٥.٠% من الناتج المحلى) خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧، مقابل عجزاً قدره ٣٨.٧ مليار دولار (-١١.٣% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة. وتأتى تلك التطورات في ضوء ارتفاع حصيلة الصادرات السلعية بنحو ١٥.٩% لتحقق ٢١.٧ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧، مقابل نحو ١٨.٧ مليار دولار خلال العام المالي السابق. ويرجع ذلك بشكل أساسى لإرتفاع حصيلة الصادرات غير البترولية بـ١٦.٢% لتصل إلي ١٥.١ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ١٣.٠ مليار دولار خلال فترة المقارنة (مما يعكس زيادة تنافسية الصادرات المصرية فور قرار تحرير سعر الصرف)، فضلاً عن إرتفاع حصيلة الصادرات البترولية لتصل إلى ٦.٥ مليار دولار في فترة الدراسة، مقارنة بـ٥.٧ مليار دولار خلال فترة المقارنة. وقد جاء ذلك بالتزامن مع تراجع المدفوعات عن الواردات السلعية بـ ٠.٥% لتحقق ٥٧.١ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧، مقابل ٥٧.٤ مليار دولار خلال العام المالي السابق.

— ارتفع فائض **الميزان الخدمى** بنحو ٤.٣% ليحقق فائض قدره ٦.٨ مليار دولار (٢.٩% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٦.٥ مليار دولار (١.٩% من الناتج المحلى) في العام المالى السابق، حيث زادت المتحصلات الجارية بـ٧% لتصل إلى ١٦.٦ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧، مقارنة بـ١٦.١ مليار دولار خلال فترة المقارنة مدفوعاً **بزيادة إيرادات السياحية والسفر** بنحو١٦.٢% لتسجل ٤.٤ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٣.٨ مليار دولار خلال فترة المقارنة وقد تراجعت متحصلات رسوم المرور بقناة السويس بمعدل -٣.٤% نظراً لإنخفاض متوسط قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة أمام الدولار الأمريكي بمعدل ١.٩%، وذلك على الرغم من ارتفاع الحمولة الصافية للسفن العابرة بمعدل ٠.٨%.

— ارتفعت **التحويلات الواردة** خلال فترة الدراسة لتسجل نحو ١٧.٥ مليار دولار، مقارنة بـ١٦.٨ مليار دولار خلال فترة المقارنة، وذلك لارتفاع صافى التحويلات الخاصة لتسجل نحو ١٧.٣ مليار دولار، مقارنة بـ١٦.٧ مليار دولار مدفوعاً بارتفاع تحويلات المصريين بالخارج الي ١٧.٥ مليار دولار، مقارنة بـ ١٧.١ مليار دولار خلال العام السابق. كما ارتفعت صافى التحويلات الرسمية لتصل الى ١٤٩.٠ مليون دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ١٠١.٥ مليون دولار خلال فترة المقارنة.

§ شهد **الميزان الرأسمالي والمالي** صافي تدفقات للداخل بنحو ٢٩.٠ مليار دولار (١٢.٣% من الناتج المحلى) خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧، مقارنة بـ٢١.١ مليار دولار (٦.٢% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة، ويأتى ذلك في ضوء:

— ارتفاع **صافى التدفق للداخل فى بند الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر** خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ ليسجل ٧.٩ مليار دولار (٣.٤% من الناتج المحلى)، مقابل ٦.٩ مليار دولار (٢.٠% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة، وذلك فى ضوء تحقيق الاستثمارات فى قطاع البترول صافى تدفق للداخل قدره ٤.٠ مليار دولار، مقابل ١.٧ مليار دولار خلال فترة المقارنة.

— سجلت **استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر** صافى تدفقات للداخل بنحو ١٦.٠ مليار دولار (٦.٨% من الناتج المحلى) خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧، مقارنة بصافى تدفقات للخارج بحوالى ١.٣ مليار دولار (-٠.٤% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة، ويرجع ذلك في ضوء ارتفاع استثمارات الأجانب فى البورصة المصرية لتسجل صافى مشتريات قدره ٤٩٧.٣ مليار دولار، وزيادة استثمارات الأجانب فى أذون الخزانة المصرية لتسجل صافى مشتريات

قدره ١٠.٠ مليار دولار. كما قامت الحكومة المصرية بإصدار سندات بالخارج خلال الفترة التى اعقبت تحرير سعر الصرف بلغت استثمارات الاجانب فيها نحو ٦.٨ مليار دولار.

- انخفاض **صافى الاستثمارات الأخرى** لتسجل تدفقات للداخل بنحو ٥.٢ مليار دولار (-٦٦.٧% من الناتج المحلى) خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بتدفقات للداخل تقدر بنحو ١٥.٦ مليار دولار (٤.٦% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة، حيث حققت الأصول و الخصوم الاخري صافي تدفق للخارج بلغ نحو ٢.٥ مليار دولار، مقابل صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٨.٥ مليار دولار وجاء ذلك في ضوء زيادة الأصول الأجنبية للبنوك مع توافر الموارد بالنقد الأجنبي في اعقاب قرار تحرير سعر الصرف حيث بلغت الزيادة في أصول البنوك نحو ٩.٥ مليار دولار في حين اقتصرت الزيادة في التزاماتها علي ١.٤ مليار دولار. وساعد تحرير سعر الصرف في تحرير الموارد لدفع جزء من المتأخرات المتراكمة لشركات النفط الدولية التي تبلغ حالياً ٢.٣ مليار دولار أمريكي في نهاية يونيو ٢٠١٧، مقارنة بـ ٣.٥ مليار دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٦.
- ارتفاع **صافى التغير على التزامات البنك المركزى** تجاه العالم الخارجى ليصل الي ٥.٨٦ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل ٨.١٣ مليار دولار خلال فترة المقارنة .

§ سجل **بند السهو والخطأ** صافى تدفقات للخارج بنحو ٠.٦ مليار دولار (٠.١% من الناتج المحلى) خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٤.١٥ مليار دولار (-١.٢% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة.

§ طبقاً لأحدث البيانات المنشورة، فقد إرتفع إجمالي **عدد السياح الوافدين** بـ٥٤.٩% ليصل إلى ٠.٧٣ مليون سائح خلال شهر سبتمبر ٢٠١٧، مقابل ٠.٤٧ مليون سائح خلال نفس الشهر من العام السابق. كما إرتفع **عدد الليالي السياحية** بنحو ٢١١.٥% ليصل إلى ٩.٦ مليون ليلة خلال شهر سبتمبر ٢٠١٧، مقابل ٣ مليون ليلة خلال نفس الشهر من العام السابق.